الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.5*

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
24 January 2020
Arabic
Original: English

المحاضر الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد براون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 106 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند 107 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

البند 108 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 3 آذار/مارس 2020.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17020 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 106 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/74/125، و A/74/126، و A/74/127، و A/74/128)

البند 107 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/74/130)

البند 108 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (*تابع*) (A/74/125، و A/74/126، و A/74/127، و A/74/128، و A/74/129، و A/74/130)

1 - **السيد براندولينو** (مدير شعبة شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): تكلم باسم المدير التنفيذي لمكتب المخدرات والجريمة، فقال إن المكتب يدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيركز على النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإن أفضل طريقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي البناء على الالتزامات المشتركة والأطر المتفق عليها، كما يتضح من الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفساد واسترداد الأصول المسروقة.

2 - وأشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا تزال هي الصك الرئيسي الذي يدعم إجراءات مكافحة الفساد. وستواصل الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العمل في إطار آلية استعراض الأقران التابعة للاتفاقية، وهي وسيلة هامة لتشجيع التنفيذ. وبعد عقد من المفاوضات، اتفقت الدول الأعضاء أيضا على آلية لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية. وفي عام 2020، ستحتفل الدول الأعضاء بالذكرى السنوية العشرين للاتفاقية، وهي وثيقة استندت إلى الاستجابات العالمية للتحديات عبر الوطنية المتغيرة والناشئة، بما في ذلك الجريمة البحرية، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات، والجريمة السيبرانية.

3 - وقال إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في استجابة لقرار الجمعية العامة 187/73، أعد تقريرا عن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية (A/74/130)، يتضمن معلومات عن آراء الدول الأعضاء في هذا الصدد. وقد أبرزت الدول الأعضاء في التقرير أهمية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة السيبرانية، وهو مجال يعمل فيه المكتب مع الحكومات على توفير التدريب لعناصر الشرطة والمدعين العامين والقضاة. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تعزيز الاستجابات لإساءة استخدام التكنولوجيات للأغراض الإجرامية والإرهابية، بما في ذلك غسيل الأموال. ويساعد المكتب الدول الأعضاء على تعطيل تلك التهديدات من خلال الاستجابات الوطنية والإقليمية والأقاليمية المتكاملة والتنسيق العملياتي. كما أنه يقدم الدعم العلمي والجنائي ويعزز القدرات على تحديد الأدلة وتأمينها وتقييمها. وتحقيقًا لهذه الأهداف، فإنه يسعى إلى تحقيق التآزر مع الشركاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، من بين جهات أخرى.

4 - وأردف قائلا إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشكل جزءا من اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ويقدم المساعدة التقنية لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. ويعمل المكتب، بصفته منسق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع الشركاء على تعزيز الجهود الجماعية لمكافحة هذه الجرائم. وبالتنسيق مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره، زاد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من دعمه المخصص لمكافحة تمويل الإرهاب، بطرق منها معالجة صلاته بالجريمة المنظمة. ويساعد أيضا البلدان على التصدي للتحديات التي يطرحها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

5 - وتابع يقول إن الشراكات التي تدعم النُهُج المتوازنة القائمة على العلم والحقوق إزاء المخدرات الركيزة الأساسية للدعم الذي يقدّمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول الأعضاء من أجل معالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها، تمشيا مع الإعلان الوزاري الذي اتُّفق عليه خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات. وفي هذا السياق، يعمل المكتب على تيسير تبادل الخبرات والتجارب داخل اللجنة كما يقود فريق العمل التنسيقي المعني بتنفيذ موقف منظومة الأمم المتحدة الموحد بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات على نطاق المنظومة. ويقوم أيضا بتقديم المساعدة على أرض الواقع لتعزيز المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه، فضلا عن إنفاذ القانون والتعاون القضائي الفعال لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبالسلائف.

6 - وواصل كلامه قائلا إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يركّز عمله على الوقاية، بطرق منها دعم التنمية

البديلة بهدف الحيلولة دون زراعة المحاصيل غير المشروعة؛ وتنفيذ برامج مع التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمكين المجتمعات المحلية؛ ودعم الدول الأعضاء في توفير العلاج بديلًا للسجن والعقاب للأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وفي تحسين إمكانية الحصول على أدوية تخفيف الألم الخاضعة للمراقبة، بالتزامن مع منع تسريبها وإساءة استعمالها. وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه منظمة راعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتيسير وضع برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج متعاطي المخدرات والسجناء وتنفيذها وتوسيع نطاقها. وتأتي الوقاية أيضا في صميم دعمه لتعزيز الإصلاحات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية الممتثلة لحقوق الإنسان والمراعية للاعتبارات الجنسانية. ويعمل المكتب على منع تورط الأطفال في الجريمة والعنف ووقف تجنيدهم واستغلالهم من قبل الإرهابيين. ويساعد المكتب أيضا الدول الأعضاء على الحد من حالات السجن من خلال منع الجريمة وتحسين فرص الحصول على المعونة القانونية. ويعزز الإدارة السليمة للسجون، بما يشمل توجيه السجناء المتطرفين العنيفين، ومنع تغذية نزعة التطرف في السجون وفي حالات وقف تنفيذ الحكم والوضع تحت المراقبة.

7 - وذكر أن النهج الشامل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مدعوم بالخبرات والتجارب الميدانية، إلى جانب البحث والتحليل. ففي عام 2019، أتاح المكتب للمجتمع الدولي أعمالا بحثية تتصل باستكشاف حالات النزاع واحتمالات التعرض للاتجار بالبشر ودراسة الأزمات المتصلة بالمؤثرات الأفيونية التي تؤثر على مختلف أنحاء العالم. وقام أيضا بالتحقيق في أسباب ارتفاع مستويات العنف مع تحديد عوامل النجاح في الحد من العنف. ويواصل تنفيذ الإصلاحات على نطاق الأمانة العامة بهدف تبسيط العمليات ودمج البرمجة بما يتماشى مع إصلاحات المنظومة الإنمائية.

8 - **السيد جيموليكا** (أنغولا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إنه بالرغم من بقاء عبء الجريمة جاثما على صدور الدول الأعضاء في الجماعة، فإن سلطات هذه الدول تسيطر تدريجيا على الأوضاع بشكل أفضل، ويعود هذا جزئيا إلى العمل المعقد الجاري على المنصات الرقمية والإعلامية. وتساعد سياسات الوقاية والتخفيف وكذلك الاستراتيجيات الأكثر فعالية المنطقةَ على أن تصبح أكثر استعدادا للتصدي للمجرمين وجها لوجه ومنع الأنشطة الإجرامية. وتعلق الجماعة أهمية كبيرة على الصكوك القانونية الدولية التي أرست القواعد القانونية للعمل المناوئ للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والجرائم المتصلة بالمخدرات.

9 - ومضى يقول إن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها يرتبطان بجرائم أخرى، كجرائم الفساد والجريمة العنيفة، الأمر الذي يقوض التنمية الاقتصادية وأمن المنطقة واستقرارها. وأشار إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف نُظم العدالة وارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقال إنها تمثل بعض الأسباب الجذرية. وأضاف أن تفاوت التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات التفاوت الاجتماعي داخل البلدان وفيما بينها، تمثل أيضا دوافع للجريمة المنظمة في المنطقة.

10 - وتابع قائلا إن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي يزيد من حدته الصيد غير المشروع لأغراض تجارية والطلب المتزايد في السوق، هو أحد أكثر أشكال الجريمة انتشارا في المنطقة دون الإقليمية. ورغم الأشواط الكبيرة التي قُطعت على صعيد حفظ الأحياء البرية، تمكّنت الجماعات المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أن تستغل لصالحها سهولة التجارة العابرة للحدود وتفاوت تشريعات البلدان وعدم كفاءة نظم تبادل المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون. وتناشد الجماعةُ المجتمعَ الدولي التصدي كأولوية للتجارة غير المشروعة في سلع الحياة البرية. وأضاف قائلا إن الجماعة ترحب بالمبادرات المتخذة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات التابع للمكتب المعني بالجريمة والمخدرات الرامية إلى تعزيز القدرة على إنفاذ القانون في المنطقة، وتحسين سياسات واستراتيجيات الوقاية والتخفيف، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية.

11 - ورأى أن المطلوب هو وضع تشريعات واضحة وشاملة للحيلولة دون زيادة أعداد حالات الاتجار بالبشر ومكافحتها في منطقة الجماعة، وبالأخصّ الحالات التي تمس النساء والأطفال. وكون جميع الدول الأعضاء في الجماعة أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، يبرز ما تبديه المنطقة من التزام بالأطر التشريعية العالمية والقارية والإقليمية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ومن بين الدول الست عشرة الأعضاء في الجماعة، يوجد لدى ثلاث عشرة منها تشريع قائم بذاته بشأن الاتجار بالأشخاص، بينما جرّمت الدول

الأعضاء المتبقية هذه الممارسة عن طريق سن مجموعة من الصكوك التشريعية. ورأى أن ثمة ما يدعو إلى وضع استراتيجية لمكافحة إساءة معاملة الطفل والاتجار بالبشر من أجل إسباغ الحماية على المرأة والطفل؛ والتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ التشريعات وإعمالها.

12 - وأردف قائلا إن الاتجار غير المشروع بكافة أنواعه يسهّل انتشار التهريب، ويدرّ أرباحا طائلة للأفراد والمنظمات المتورطين فيها. وأكد أن مشكلة المخدرات المتنامية في المنطقة تهدد رفاه الشباب ومستقبله، وأن الشباب غالبا ما يتأثر بشكل كبير جدا بالجريمة المتصلة بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات. وأضاف أن مشكلة المخدرات تحتاج نهجا متوازنا ومتعدد الأبعاد يشمل السياسات الجنائية والاجتماعية والصحية. وأن السياسات المتعلقة بالمخدرات في الدول أعضاء الجماعة تقوم على أساس البروتوكول المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة. وقد استجابت الدول الأعضاء لمشكلة المخدرات بوضع استراتيجيات لتقليل الطلب وصياغة برامج مجتمعية للوقاية ونشر الوعي في المدارس وإجراء بحوث من أجل الوقوف على الأسباب الكامنة وراء إساءة استعمال المخدرات، وتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتقييمها. وأنشأ بعض البلدان أيضا مرافق للعلاج وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي لمدمني المخدرات. فالشباب جزء هام من الحل.

13 - وأشار إلى أن الضعف لا يزال يعتري نظم العدالة الجنائية في كثير من بلدان الجماعة، وأنها لا تفتقر فحسب إلى قدرات منع الجريمة وتوفير خدمات التقاضي، بل تعوزها أيضا التشريعات بشأن الجرائم عبر الوطنية. ونظرا لأن الأنشطة الإجرامية في المنطقة أصبحت بشكل متزايد تتجاوز الحدود الوطنية، فقد رأى ضرورة في أن تعتمد جهود الوقاية في المستقبل على التعاون الدولي والإقليمي. وقد وقّعت الدول الأعضاء في الجماعة بروتوكولات لتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية؛ وتسليم المطلوبين؛ والفساد؛ ومكافحة المخدرات غير المشروعة؛ والأسلحة النارية، والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة. واستجابة للتهديدات المتزايدة، تعمل هذه البلدان على تحسين قدرة وشفافية نظمها القضائية.

14 - وأضاف يقول إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دشّنت برنامجا إقليميا للفترة 2013-2020 لتقديم المساعدة لدولها الأعضاء على الاستجابة للتحديات المتصلة بالجريمة المنظمة والأمن، وفعالية نظم العدالة الجنائية ونزاهتها، وإساءة استعمال المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال بناء القدرات على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي على النحو الذي يلائم أولويات كل بلد واحتياجاته. ورأى إمكانية توظيف هذا البرنامج الذي سيُسهم أيضا في تقليل مستويات الجريمة عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، باعتباره أساسا لمبادرات تُتخذ في مناطق أخرى تواجه تحديات إنمائية مماثلة.

15 - **السيدة تانغ** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن حجم منطقة جنوب شرق آسيا، التي تشمل بعض أكثر الطرق التجارية ازدحاما في العالم، يجعلها عرضة للجرائم العابرة للحدود الوطنية من قبيل الإرهاب، والجريمة السيبرانية، والجريمة الاقتصادية الدولية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص. ولتنسيق استجابتها لهذه التهديدات، تعقد الرابطة اجتماعا وزاريا سنويا بشأن الجريمة عبر الوطنية. وفي العام الماضي، عملت أيضا على تنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية (2016-2025)؛ وبرنامج عمل للفترة 2019-2021 لتنفيذ خطة العمل؛ وخطة عمل بوهول للاتجار بالأشخاص للفترة 2017-2020؛ ووضعت مصفوفة لرصد تنفيذ خطة العمل.

16 - وأشارت إلى أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تتطلب تعاونا وثيقا داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومع المجتمع الدولي. وقد تحقق بعض النجاح في الحد من مناطق زراعة خشخاش الأفيون في المنطقة، ولكن لا تزال تظهر تحديات جديدة مع تغير الطرائق التي تلجأ إليها عصابات المخدرات في تنفيذ عملياتها. وقد أدى التزام الرابطة بالتصدي لهذه التحديات إلى اعتماد خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تأمين المجتمعات المحلية من المخدرات غير المشروعة للفترة 2016-2025، وذلك أثناء الاجتماع الوزاري الخامس للرابطة بشأن مسائل المخدرات؛ وبدء خطة التعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2017 بهدف التصدي لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في المثلث الذهبي؛ والإدلاء بالبيانين المشتركين في عامي 2018 و 2019 ضد إضفاء الشرعية على المخدرات الخاضعة للمراقبة، وهذا ما أكد مجددا التزام الرابطة بالحفاظ على نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء المخدرات ودعوتها إلى إقامة مجتمعات محلية لا يساء فيها استعمال المخدرات.

17 - وذكرت أن مركز التعاون في مجال المخدرات وشبكة رصد المخدرات التابعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أنشئا بهدف تحسين تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن أحدث الاتجاهات الإقليمية للمخدرات. وقالت إن فرقة عمل المعنية بالاعتراض في

المطارات وفرقة العمل المعنية بالاعتراض في الموانئ البحرية التابعتين للرابطة قلّصتا حجم تدفق المخدرات في أنحاء المنطقة. وأن الرابطة أنشأت بوابة على الإنترنت للتثقيف الوقائي في مجال المخدرات لتقاسم الموارد المفيدة، وقد تم توسيع نطاق تغطية العلاج بإعادة التأهيل لتشمل البرامج القائمة على الأدلة والبرامج المجتمعية. ولا تزال الاتفاقيات الثلاث للمراقبة الدولية للمخدّرات تشكل حجر الزاوية في السياسة العالمية للمخدرات.

18 - وأوضحت أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في محاولة لتعزيز القدرات الجماعية للمنطقة على مكافحة نزعة التطرف، اعتمدت خطة عمل الرابطة لمنع ومكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف (2018-2025)، التي توفر إطارا موضوعيا للدول الأعضاء في الرابطة على تطوير قدرات إنفاذ القانون وإشراك المجتمعات المحلية الضعيفة وتمكين الشباب.

19 - وتابعت قائلة إن لتسهيل المناقشات الهادفة وتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات بشأن أمن الطيران، نظمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤتمرا لمكافحة الإرهاب يتناول أمن الطيران بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفيما يتعلق بمسألة الجريمة السيبرانية، أصدرت الرابطة بيانا بشأن التعاون في مجال الأمن السيبراني، أكدت فيه من جديد التزامها بتحقيق فضاء إلكتروني سلمي وآمن ويتسم بالمرونة وتنظمه القواعد. وعقدت الرابطة أيضًا ''مؤتمر دول الرابطة زائد ثلاثة بشأن الجريمة السيبرانية'' لتعزيز الشراكات الهادفة مع الوكالات الإقليمية المعنية بالإنفاذ والجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص من أجل مكافحة التهديد العالمي الذي تشكله الجريمة السيبرانية. وقد عُقد المؤتمر بعد استحداث مكتب القدرات السيبرانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عزز قدرة وكالات إنفاذ القانون على مكافحة الجريمة السيبرانية.

20 - **السيد كابامبوي** (زامبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النزاعات وتغير المناخ وتزايد التفاوت الاقتصادي بين البلدان وفيما بين المجتمعات المحلية لا تزال تجبر الناس على هجر ديارهم بحثا عن فرص جديدة، ما يعرضهم بالتالي للاتجار، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والإساءة، والموت على أيدي الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وفي حين أن التكنولوجيات والشبكات الجديدة تسهم إسهاما إيجابيا في التنمية المستدامة والنفاذ إلى الأسواق والنمو الاقتصادي، فإن ذلك يمكّن أيضا أشكال جديدة من الجريمة، بما في ذلك الجريمة السيبرانية. والنساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذه الجرائم الشنيعة. وبالنظر إلى أن البلدان النامية تتخلف في الدفاعات المتعلقة بجرائم الإنترنت، فمن الضروري أن يُمنَح للدول النامية الدعم التقني والمالي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالبشر.

21 - وفي أفريقيا، لا يزال تعاطي المخدرات يشكل مسألة قانونية، والاتجار بالمخدرات مسألة جنائية، فيما تشكل كلتا المسألتين تهديدا عالميا سائدا. ولذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لبرامج الوقاية والعلاج والمشورة وإعادة الإدماج الاجتماعي.

22 - وأظهر التزام المجموعة بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، فقال إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أعلن عام 2018 باعتباره السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، وعهد إلى نيجيريا بالدعوة إلى مكافحة الفساد، وشجع الدول الأعضاء على كبح الفساد ومكافحة التفاوت.

23 - وأشار إلى الموارد العامة المحلية باعتبارها أساسية لتمويل التنمية، غير أنه أشار إلى مجموعة متنوعة من العوامل تؤثر على قدرة البلدان في أفريقيا على توليد إيرادات ضريبية، بما في ذلك وجود قطاعات كبيرة غير رسمية وقطاعات الكفاف، وضيق الأسس الضريبية، والاعتماد على تقلب أسعار السلع الأساسية المعدة للتصدير. وما يزيد من تقويض الموارد المحلية التدفقات المالية غير المشروعة التي تشكل أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك الفساد؛ والاتجار بالبشر والاتجار بالمعادن والحياة البرية والمخدرات؛ والتهرب من دفع الضريبة؛ والجريمة المنظمة؛ وهذه التدفقات تقلل من الموارد الضرورية من أجل التنمية المستدامة، وتقوض الحوكمة، وتعزز الفساد، وتيسر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالتركيز الوارد في خطة عام 2030 على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وتشدد المجموعة على ضرورة أن تبدي الحكومات والمؤسسات الشفافية وتثبت المساءلة.

24 - وفيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أعرب باسم المجموعة عن الاعتقاد بأن القوانين تنفَّذ عندما يُنظر إليها على أنها عادلة ومنصفة. فالجريمة تحرم الناس من الفرص، وتقوض نمو التنمية الاقتصادية وسيادة القانون، وتدهور ثقة الناس في الحكومات. ويظهر تقرير الأمين العام أن الرجال يشكلون أغلبية نزلاء السجون في جميع المناطق. وتتفق المجموعة الأفريقية مع الأمين العام على أن أساليب منع الجريمة ينبغي أن تستهدف الرجال والفتيان تحديدًا وأن تنطوي

على بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من الظروف التي تزيد من التعرض للسلوك الجنائي.

25 - وأشار إلى أهمية مناقشة كيفية مكافحة الجريمة السيبرانية والهجمات الإرهابية في خضم النزاعات، وذلك خلال المفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأخيرا دعا باسم المجموعة إلى التوصل إلى نتيجة عملية المنحى ويمكن لجميع الأطراف تنفيذها. وينبغي أن يتلقى أفراد الشرطة والمدعون العامون والقضاة التدريب لتمكينهم من إنفاذ القوانين على نحو أفضل.

26 - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن مستوى الجريمة في منطقة البحر الكاريبي تترتب عليه تداعيات مقلقة فيما يتعلق بصحة ورفاه مجتمعاتها. ويتعين على دول المنطقة أن تواجه التحديات الناجمة عن الحدود التي يسهل اختراقها والهجرة غير النظامية وإعادة شحن المخدرات وتدفق الأسلحة النارية غير المشروعة والتهديدات الناشئة في الفضاء السيبراني. ولا يمكن تجاهل الضغوط الإضافية التي تفرضها الكوارث الطبيعية وغيرها من الآثار المدمرة لتغير المناخ على النظم الأمنية المثقلة بالفعل. فقد تسفر أحداث من هذا القبيل عن أزمات إنسانية يمكن بدورها أن تؤدي إلى نشوب العنف وظهور النشاط الإجرامي. ولذلك تلتزم الجماعة الكاريبية بالتنفيذ الكامل لخطتها الاستراتيجية للفترة 2015-2019، من أجل ضمان مجتمع سالم وآمن لشعبها. وقد زادت المنطقة جهودها الرامية إلى معالجة المحددات الاجتماعية للجريمة، وزيادة الوعي العام، وتعبئة العمل الإقليمي.

27 - وأضاف قائلا إن التعاون الأمني هو الركيزة الرابعة لحركة تكامل الجماعة الكاريبية. وقد كرر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية من جديد، في اجتماعهم الثلاثين المعقود بين الدورات، التأكيد على أهمية الهياكل الأمنية الوطنية والإقليمية بالنسبة إلى المنطقة في مجال مكافحة الجريمة والعنف والجريمة عبر الوطنية وغيرها من التهديدات الأمنية، ومن أجل الأداء الفعال لنظم حرية الحركة للسوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية.

28 - وأشار إلى أن الجماعة وضعت استراتيجيات رئيسية لضمان السلامة والأمن، بسبل منها زيادة قدرة المنطقة على التكيف، والحد من أوجه ضعفها، وجمع البيانات الإحصائية. وتشمل الجهود الأخرى إعداد خطة لمنع الجريمة وللتنمية الاجتماعية في الجماعة الكاريبية؛ واعتماد اتفاق بشأن إعادة وتقاسم الأصول المستردة من النشاط الإجرامي؛ والعمل من أجل وضع خريطة طريق لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية؛ وإنشاء شبكة إقليمية متكاملة للمعلومات البالستية؛ والعمل من أجل إنشاء محاكم جديدة للعلاج من المخدرات وتعزيز المحاكم القائمة.

29 - وتابع بالقول إن المستويات المرتفعة للجرائم المتصلة بالأسلحة تنجم عن الصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاستيراد غير المشروع للأسلحة الصغيرة التي تُستَخدَم في نسبة لا تقلّ عن 75 في المائة من جرائم العنف في المنطقة، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالعصابات والأنشطة المتعلقة بالمخدرات. وبالنظر إلى العدد المرتفع لجرائم القتل المتصلة بالأسلحة النارية التي تحصل في جميع أنحاء المنطقة، يلزم توثيق التعاون بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والدولية، وتحديدا الوكالات المسؤولة عن أمن الحدود برا وبحرا. وتدعو الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي إلى أن يقدم الدعم لوضع التشريعات ومواصلة التصديق على الصكوك الدولية الرامية إلى معالجة هذه المسائل وتنفيذ هذه الصكوك.

30 - وأردف قائلا إن مشكلة المخدرات العالمية واقتصاد المخدرات غير المشروع يزعزعان الأمن ويلحقان الضرر بالتنمية الصحية والاقتصادية والاجتماعية للدول الضعيفة. وقد رحبت الجماعة الكاريبية بفرصة المشاركة في المناقشات في الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات والاجتماع الخامس المعقود بين الدورات الذي اختتمته اللجنة في الآونة الأخيرة. وترحب أيضا باستجابة منظمة الصحة العالمية التي تؤيد زيادة مرونة البلدان في صياغة سياسات تناسب سياقاتها الوطنية على أفضل وجه.

31 - وختم كلامه قائلا إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتوازن بين الجنسين وتشيد بالمساهمات التي تقدمها النساء في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى استضافة مؤتمر للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب في ترينيداد وتوباغو في عام 2020، في سياق أصبح فيه مواطنوها أهدافا للتجنيد من جانب منظمات متطرفة.

32 - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن المسائل قيد النظر تؤثر على كل الدول الأعضاء وتهدد الأولويات الأساسية لخطة التنمية المستدامة. وتوفر منظومة

الأمم المتحدة محفلا يدعم الإجراءات التي يتعين على كل حكومة اتخاذها ويشجع على التعاون.

33 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لديه إطار قانوني وسياساتي متين وطموح لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا يزال ملتزما بتعددية الأطراف ويؤكد من جديد على ضرورة إقامة شراكات تتقيد بالمعايير القانونية الدولية. وقد واءم مساعدته الإنمائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص مع خطة عام 2030. وعلى نحو ما يتبين من التقرير المرحلي لعام 2018، لقد تحقق الكثير فيما يتعلق بمجالات مثل التعاون عبر الحدود، واستخدام التحقيقات المالية، ووضع آليات الإحالة الوطنية وعبر الوطنية. ولكن لا يزال هناك مستوى عال من الإفلات من العقاب في صفوف مرتكبي هذه الجرائم، وهو ما يجب وضع حد له من أجل ضمان المساءلة.

34 - وقال إن إنقاذ الأرواح ومكافحة تهريب المهاجرين هما في صميم جميع الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير النظامية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مكافحة مهربي المهاجرين ونموذج أعمالهم المميت. ويجب أن تواصل الدول استثمار الموارد وإيجاد سبل مبتكرة من أجل التصدي لشبكات الجريمة التي تسارع بوتيرة متزايدة في استغلال الثغرات في السياسات وإعادة ابتكار أساليب عملها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، اعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير لإنفاذ القانون تهدف إلى تعزيز مكافحة شبكات تهريب المهاجرين. وقد صُممت هذه التدابير لتعظيم استخدام الأصول الخارجية للاتحاد الأوروبي في مكافحة تهريب المهاجرين، عن طريق تعزيز الروابط بين الإجراءات الداخلية والخارجية والعمل مع البلدان الشريكة لدعم أنشطتها المتعلقة بإنفاذ القوانين وتحسين التعاون.

35 - واسترسل قائلا إن تهريب المهاجرين يشكل تهديدا أمنيا ويقوض التماسك الاجتماعي في بلدان المنشأ والعبور والمقصد جميعها. فمن مصلحة جميع الدول الأعضاء تعزيز التعاون ضد المهربين. ويُخَصَّص تمويل كبير من الاتحاد الأوروبي لمشاريع مثل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط التي أدت إلى اعتقال عدد كبير من المهربين وحجز مئات السفن. وفي الوقت نفسه، تقوم البعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي في ليبيا ومالي والنيجر بدعم بناء قدرات الشرطة الوطنية وغيرها من قوات الأمن على مكافحة تهريب المهاجرين بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.

36 - وأشار إلى ازدياد الاعتراف بالجريمة البحرية والاتجار في البحر بوصفهما من أخطر التهديدات للأمن المشترك والاقتصاد العالمي. وفي عام 2019، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل منقحة بشأن الأمن البحري تشجع على اتباع منظور شامل للأمن البحري، وتدعم الاستجابات الإقليمية المصممة خصيصا للتصدي للتحديات، وتدعو إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية وفيما بين الوكالات المتخصصة. وكانت الخطة متسقة مع اجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا بشأن الجريمة البحرية بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين الذي أتاح فرصة لتحديد الممارسات الجيدة التي تعزز آليات الوقاية والتصدي للجريمة البحرية.

37 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي اعتمد أيضا إطارا قانونيا أفضل لمكافحة غسل الأموال. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تكثف جهودها وأن تزيد من صعوبة استفادة الإرهابيين والمجرمين من الجريمة.

38 - وتابع قائلا إنه ينبغي التعجيل بتنفيذ الالتزامات المشتركة بشأن المخدرات. ويشكل الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن سياسة المخدرات خطوة في الاتجاه الصحيح لتلبية الحاجة المتزايدة إلى نهج متعدد الأبعاد. ويجري الاتحاد الأوروبي حوارات منتظمة بشأن المخدرات مع البلدان الشريكة ويقدم المساعدة من خلال برامج التعاون الخارجي. ويود الاتحاد الأوروبي توثيق الصلة بين خطة عام 2030 ومشكلة المخدرات العالمية. ولا يزال يعارض بصورة قاطعة استخدام عقوبة الإعدام في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات، ويشجع على التصدي لهذه الجرائم بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية ومبدأ التناسب. ومن أجل تنفيذ الالتزامات المشتركة المتعلقة بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية تماشيا مع تلك المبادئ، ينظر الاتحاد الأوروبي في تحديث استراتيجيته وخطة عمله المتعلقتين بالمخدرات.

39 - وأردف قائلا إن فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية يؤدي دورا هاما من خلال تقديم لمحة عامة شاملة وينبغي أن يظلّ العمليةَ الرئيسية على مستوى الأمم المتحدة المعنية بموضوع الجريمة السيبرانية. وهناك توافق واسع في الآراء بشأن الدور الأساسي لبناء القدرات في التصدي للجريمة السيبرانية. ولكن لا يزال يتعين على بلدان عديدة اعتماد سلطات إجرائية محددة لتأمين الأدلة الإلكترونية وتنمية القدرات اللازمة لتطبيق السلطات الإجرائية في الممارسة العملية؛ ولذلك ينبغي أن يظل بناء القدرات

أولوية في المستقبل. ولا يوجد توافق في الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى وجود معاهدة دولية جديدة بشأن الجريمة السيبرانية وجدوى هذه المعاهدة؛ ولذلك ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون على أساس المعاهدات القائمة.

40 - وختم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي حسّن صكوك مكافحة الإرهاب المتاحة له وتعاون مع البلدان الشريكة بشأن هذا الموضوع. ويؤيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وهو يساهم في الاستعراض نصف السنوي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي سيواصل الاسترشاد بها في الجهود التي يبذلها.

41 - **السيد تسنغ ويشيونغ** (الصين): قال إن المجتمع الدولي أحرز تقدما جيدا في مجال مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومحاربة الفساد، ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ويجب مواصلة تعزيز التعاون من خلال الابتكار وسيادة القانون واتباع نهج يعود بالفائدة على الجميع. وخلال العام الماضي، شجعت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وقال إن حكومة بلده مستعدة لتوفير مزيد من الموارد البشرية والتمويل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

42 - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بموضوع المخدرات، ستواصل الصين اتباع مبدأ المشاركة الواسعة النطاق والمسؤولية المشتركة، وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتوازنة لمراقبة المخدرات، وتنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بصورة فعالة. وتعطي الصين الأولوية للوقاية وإعادة التأهيل والعلاج، وتعزز الإنفاذ، وتشارك في التعاون الدولي الهادف إلى التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بالمخدرات. وستحسن الصين باستمرار جدولة المواد. وقال إن بلده يؤيد بشدة نظام المراقبة الدولية للمخدرات ويدعم عمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

43 - وأعرب عن قلق الصين إزاء التوصية الصادرة مؤخرا عن منظمة الصحة العالمية بإعادة تصنيف القنّب. فرغم أنه يتعين احترام حقوق الإنسان في مجال مراقبة المخدرات، يجب عدم السماح بتعاطي المخدرات بذريعة الحد من الضرر، وتعارض الصين تقنين أي نوع من المخدرات. ويجب تحقيق توازن بين الردع وحماية حقوق الإنسان. وتتوقع الصين أن يكون للإعلان الوزاري للجنة المخدرات لعام 2019 دور إيجابي، وتدعو جميع الأطراف إلى مواصلة التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بطريقة متكاملة ومتوازنة تستند إلى المسؤوليات العامة والمشتركة.

44 - ومضى يقول إن حكومة الصين أطلقت حملة لمكافحة الفساد قائمة على عدم التسامح إطلاقا. ففي عام 2018، أُنشئت لجنة إشراف وطنية لتعزيز تقنين وتوحيد العمل في هذا المجال والمشاركة في الجهود الدولية المتعلقة بالحوكمة والتعاون في مجال مكافحة الفساد. وتدعم الصين سلطة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية لمكافحة الفساد ودور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوصفها القناة الرئيسية، وتدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقية بفعالية وإزالة العقبات السياسية والقانونية التي تحول دون تعقب الهاربين وعائدات الجرائم عبر الحدود، وتعزيز التعاون القضائي والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وحل المسائل الشائكة مثل استرداد الأصول. وعلى مدى العقد الماضي، كانت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية تعمل بسلاسة. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل مراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وستمتثل الصين امتثالا صارما لعملية الاستعراض، وستكمل الاستعراض الذي تقوم به، وتواصل تزويد البلدان بالمساعدة في مجال بناء القدرات حسب الحاجة.

45 - وأردف قائلا إن الصين، من خلال تنفيذها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حسنت هيكلها التشريعي والقضائي، وزادت التنسيق والاتصال بين الإدارات، وعززت إنفاذ القانون والتعاون الدولي، وحققت نتائج جيدة في مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم التي تنطوي على البنادق والمتفجرات. وتؤيد الصين آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وتدعو الدول إلى اعتماد الاتفاقية بوصفها أساسا قانونيا لتبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين واسترداد الأصول. وتواصل الصين المشاركة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتعزيز المشاورات بشأن الوثيقة الختامية بطريقة منفتحة وشفافة. وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية غير التقليدية، تعمل الصين بنشاط من أجل مكافحة الجريمة السيبرانية.

46 - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن سيادة القانون والحوكمة الرشيدة وثقافة المشروعية عناصر أساسية لمجتمع إنساني مزدهر. وفي نيسان/أبريل 2020، ستستضيف اليابان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه بنشاط وإلى كفالة التماسك بين المؤتمر وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

47 - ورأت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تنفذ سياسات مراقبة المخدرات بطريقة منسقة. وقالت إن اليابان تدعم لجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية لوضع السياسات، وتقوم بتنفيذ الإعلان الوزاري للجنة لعام 2019.

48 - وأضافت قائلة إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الهجمات الإرهابية مسألة ملحة. وقد تولت اليابان، بوصفها رئيسة مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقِدَ في أوساكا في حزيران/يونيه 2019، زمام المبادرة في صياغة بيان للقادة بشأن منع استغلال الإنترنت لأغراض الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ويلزم إجراء دراسة متأنية لكيفية تنظيم منصات التواصل الاجتماعي مع احترام حرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عدم تعريض النمو والمنافسة داخل هذا القطاع للخطر. وستعمق اليابان مناقشاتها مع الحكومات وقيادات القطاع والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

49 - وتابعت قائلة إن المجرمين يتمكنون من ارتكاب الجرائم السيبرانية باستغلال البلدان الضعيفة التي تفتقر إلى تدابير مضادة فعالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يسد هذه الفجوة، وتوفر اليابان الدعم لبرامج بناء القدرات. ويشكل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية المحفل المثالي لتحديد الاتجاهات والتحديات وسبل المضي قدما.

50 - وأردفت قائلة إن الفساد يشكل تهديدا خطيرا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبرئاسة اليابان، أعطى الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين الأولوية في عام 2019 لتطوير البنية التحتية وتوفير الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات، واتفق على مجموعتين من المنجزات المتوخاة. واليابان مصممة على مواصلة الإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، بسبل منها التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

51 - **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): قالت إن تدابير مكافحة الجريمة السيبرانية قد اعتُمدت على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تنظيم الجريمة السيبرانية على الصعيد الدولي. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تكون المصلحة المشتركة الواسعة النطاق المتعلقة بتعزيز سيادة القانون في الفضاء السيبراني محرّكا للمناقشات في المستقبل.

52 - وتابعت قائلة إن الأمن السيبراني يندرج ضمن المهمة الأساسية للأمم المتحدة. فالاتجاهات نحو فضاء سيبراني أكثر اتساما بالطابع العسكري، والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، وشيوع جمع البيانات والتلاعب بها، والجريمة السيبرانية تشكل مخاطر أمنية حقيقية تتعرض لها الدول ومواطنوها ويلزم تحليلها في سياق الإطار القانوني القائم ومعالجتها على مستوى الركائز الثلاث جميعها للأمم المتحدة. ويتضمن تعزيز القانون الدولي توسيع نطاق مكافحة الإفلات من العقاب ليشمل شبكة الإنترنت. ومن الضروري فهم مدى انطباق القانون الدولي القائم على الهجمات السيبرانية والحرب الإلكترونية.

53 - وأضافت قائلة إن قوانين وسياسات الأمن السيبراني تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية. ويجب أن يكون أي تدخّل في الحق في الخصوصية متسقا مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب. ولذلك يتعين تحقيق توازن دقيق بين الشواغل الأمنية واحترام حقوق الإنسان. وتؤيد ليختنشتاين بشدة تعزيز القانون الدولي المتعلق بالأنشطة في الفضاء السيبراني من خلال وضع أنظمة قائمة على الشفافية والتعاون وحقوق الإنسان، وتعارض وضع قواعد شارعة موازية ومتباينة متعلقة بهذا الموضوع.

54 - وأفادت بأن تقارير عدد من مقرري الأمم المتحدة الخاصين التي صدرت في الآونة الأخيرة تبيّن أن دولا عديدة تتصرف بطرق تهدد الحق في الخصوصية وغيره من حقوق الإنسان. وتزيد بعض الدول استخدامها لتكنولوجيات جديدة تنتهك الحق في الخصوصية، بما في ذلك استخدام البيانات الضخمة والبيانات الصحية والمراقبة التعسفية لمواطنيها. ومضت تقول إن نوع الجنس والعرق والطبقة والأصل الاجتماعي والدين هي من العوامل التي تحدد الأشخاص الذين يخضعون للمراقبة، مما يزيد احتمال تعرض أفراد معينين لانتهاكات لحقهم في الخصوصية وغيرها من حقوق الإنسان. وقد زادت وكالات الاستخبارات استخدامها للمراقبة، وزعمت أن الغاية من ذلك هي مكافحة الإرهاب أو التطرف العنيف، الأمر الذي قوض ثقة المجتمع في الدولة ومؤسساتها وفي سيادة القانون بحد ذاتها.

55 - وختمت كلامها قائلة إنه من المهم للغاية أن تحمي الدول الأعضاء الحق في الخصوصية بما يتماشى مع القانون الدولي وأن تحافظ على سيادة القانون. فلا يمكن للدول أن تنشئ مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، على النحو المبين في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، إلا إذا تمكن المواطنون من التمتع بحرياتهم الأساسية وحقوق الإنسان الخاصة بهم من دون خوف من التمييز أو الاضطهاد أو العقاب.

56 - **السيد بارور** (إسرائيل): قال إن هيئة مراقبة المخدرات في إسرائيل خضعت لإصلاحات كبيرة في الفترة 2017-2018. فقد أعيد إنشاؤها داخل وزارة الأمن العام التي تقود جهود البلد في مجال منع العنف وإدمان المخدرات والكحول. وأشار إلى أن المجتمع المحلي هو محور تركيز رئيسي؛ وأن السلطات المحلية والبلدية يُنظَر إليها كجهات فاعلة رئيسية، وأن الهدف هو إنشاء نهج ترابطي في مجال الوقاية والكشف المبكر والعلاج وإعادة الإدماج، مع مراعاة الحساسيات الجنسانية والعمرية والثقافية.

57 - وتابع قائلا إن جهود الوقاية التي تبدأ في وقت مبكر في مرحلة الحضانة وتستمر على مدى مراحل التعليم، تشمل برامجَ تعليم المهارات الحياتية وتعزيزَ أنماط الحياة الصحية. ورأى أن أنشطة التوعية هي جانب رئيسي من جوانب استراتيجيات تخفيض الطلب، لأن الشباب، ولا سيما المعرضون منهم لمخاطر عالية، هم أقل ميلا إلى الإقدام على التماس الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تستهدف مجموعة من الأنشطة، من قبيل حلقات العمل والمحاضرات، الآباء والأمهات والبالغين ذوي التأثير. وأشار إلى أن التركيز ينصب أيضا على استقدام أفراد المجتمع كالسقاة في الحانات وسائقي سيارات الأجرة، وتدريبهم ليكونوا بمثابة حراس لأنهم في كثير من الأحيان أول من يلاحظ السلوكيات الخطرة. ورأى أن برنامج ''دوريات الوالدين''، الذي يضم آباء وأمهات يتطوعون للتجول في الأماكن التي يعكف على ارتيادها الشباب بغية التحدث إليهم ومساعدتهم في التعامل مع الحالات التي تنطوي على المخاطر، يثبت فعاليته أيضا. واعتبر أن هذه الأنشطة تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في جعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

58 - ومضى يقول إن هناك إصلاحا جديدا دخل حيز النفاذ خلال العام الماضي ينص على إلغاء تجريم استخدام القنب بالنسبة لمرتكبي الجرائم لأول، الأمر الذي يمثل تحولاً من الإنفاذ الجنائي إلى التثقيف والوقاية والمعالجة. وأوضح أن هناك خطة تكميلية قائمة على الأدلة يتم وضعها بالتوازي مع الإصلاح، وهي ستغطي سبعة مجالات رئيسية منها حملات التوعية العامة ومُعِينات التدريب وبرامج إعادة التأهيل.

59 - واختتم كلامه بالقول إن الالتزام العالمي بمكافحة آفة تعاطي المخدرات أمر مطلوب؛ وإن الدول تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة لتبادل أفضل الممارسات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي تم تحديدها.

60 - **السيدة حسن** (العراق): قالت إن بلدها، كأي بلد آخر، ليس بمنأى عن الآثار السلبية المتأتية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد عرّضت الهجمات الإرهابية والإجرامية غير المسبوقة سلامة وأمن المجتمع في العراق للخطر، وأودت بحياة آلاف المدنيين العزل ودمرت المدن والقرى. وأشارت إلى أن حكومة العراق أقرت عددا من التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات، بما في ذلك القرار رقم 50 لعام 2017، الذي يرسم استراتيجية وسياسة وطنية لمكافحة مشكلة المخدرات ومعالجة المدمنين. وذكرت أن العراق أنشأ أيضا لجنة عليا لمكافحة المخدرات برئاسة وزير الصحة. وأوضحت أن أعضاءها الرفيعي المستوى يمثلون مختلف المنظمات الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة. وقد أنشئت لجان فرعية في المحافظات العراقية كافة. وتعمل الحكومة حاليا على تعديل بعض الأحكام التشريعية لحث المدمنين على مراجعة المختصين في مجال معالجة الإدمان بغية إعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعهم.

61 - وتابعت قائلة إن الاتجار بالبشر ظاهرة دولية يتأثر بها كل بلد تقريبا، سواء كان بلد منشأ أو عبور أو مقصد. وقد حرص العراق على تنفيذ البروتوكول المعني بالاتجار بالأشخاص، بسبل منها التشريعات التي تشمل القانون رقم 28 لعام 2012 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والقانون رقم 58 لعام 2017 بشأن حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم. واختتمت كلامها بالقول إنه تم إنشاء لجنة مركزية عليا في عام 2018 لمكافحة الاتجار بالبشر يرأسها وزارة الداخلية وتضم 15 عضوا يمثلون مختلف الوزارات العراقية.

62 - **السيد بات** (باكستان): قال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيد إنشاء آليات فعالة في باكستان للتعاون بين إدارات الشرطة والنيابة العامة من أجل تحسين نظام العدالة الجنائية. وأعرب عن خالص تقدير باكستان لهذه المساعدة التقنية التي تُعين الدول الأعضاء على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

63 - وأضاف قائلا إن وفد بلده قلق بشكل خاص، مع استمرار مشكلة المخدرات العالمية، إزاء الزيادة المطردة في زراعة الخشخاش وإنتاجه في المنطقة. وأشار إلى أن باكستان، بوصفها من أكثر دول المرور العابر تضررا، تعمل على الركائز الرئيسية الثلاث المتمثلة في تخفيض العرض وتخفيض الطلب والتعاون الدولي. واعتبر أن الاتجاه الناشئ المتمثل في تشريع تعاطي المواد المخدرة غير المشروعة يؤدي إلى نتائج عكسية ولن يفضي إلا إلى زيادة الطلب على المخدرات، مع ما يترتب على ذلك من أثر مباشر على المنطقة.

64 - وتابع قائلا إن تزايد استخدام الجماعات الإجرامية للتكنولوجيات الجديدة والطابع عبر الوطني لغسل الأموال والجرائم السيبرانية والفساد وتهريب البشر والاتجار بهم أمور تجعل التحقيق والملاحقة القانونية أمرين بالغَي الصعوبة. واعتبر أن الاستجابات الشاملة والمتكاملة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية تكتسي أهمية حيوية لمكافحة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية. واختتم كلامه بالقول إن باكستان طرف في ثماني اتفاقيات للأمم المتحدة تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد أنشأت وحدة مستقلة للرصد المالي من أجل التعاون مع البلدان الأخرى في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

65 - **السيد أحمد** (ملديف): قال إن مشكلة المخدرات العالمية تشكل تهديدا خطيرا للتنمية والاستقرار الاجتماعي. وأعرب عن قلق بلده العميق إزاء تزايد استعمال المؤثرات الأفيونية وإساءة استعمال العقاقير الصيدلانية. وأشار إلى أن ملديف تقع على مفترق أحد أهم طرق الشحن العابر في العالم وأكثرها ازدحاما، مما يجعلها عرضة لتجار المخدرات، وأنها تحتاج إلى التعاون والدعم من جانب شركائها لرصد تلك الطرق وحمايتها على نحو فعال. وذكر أنه مع وجود أكثر من ألف جزيرة في ملديف، يواجه البلد تحديات كبيرة في وضع تدابير فعالة لمراقبة الحدود. وأعرب عن التزام الحكومة بزيادة مراقبة المياه وتعزيز النظم الجمركية، من جملة تدابير أخرى.

66 - وأضاف قائلا إن من المهم، بغية تخفيض الطلب على المخدرات، إذكاء الوعي بمخاطرها وآثارها الضارة. وأشار إلى أن الحكومة الجديدة ملتزمة أيضا بزيادة قدرة النظام الصحي على التعامل مع إدمان المخدرات والتأهيل على الصعيدين الوطني والمحلي.

67 - وتابع قائلا إن المجرمين يستخدمون بشكل متزايد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز أنشطتهم. ولفت إلى أن قوة الشرطة الوطنية تستعين بالتكنولوجيا الحديثة وتعمل عن كثب مع الإنتربول للمساعدة في مكافحة الأنشطة الإجرامية.

68 - ومضى يقول إن العدالة الجنائية هي حجر الزاوية لإقامة مجتمع حديث وعادل. وأشار إلى أن ملديف أقرت عددا من القوانين في مجالات من قبيل الاتجار بالبشر وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لزيادة شفافية نظامها القضائي وفعاليته. واختتم كلامه بالقول إن البلد سيواصل إصلاح وتعزيز نظام العدالة الجنائية لديه من أجل مواجهة التحديات الناشئة والجديدة.

69 - **السيدة سالم** (أفغانستان): قالت إن القضايا عبر الوطنية مثل مشكلة المخدرات في العالم تتطلب نهجا متعدد الأطراف. وهناك متغيرات عديدة في هذا الصدد؛ وإنتاج المخدرات في أفغانستان مدفوع بعوامل محلية وخارجية على حد سواء. فعلى الصعيد الخارجي، أسهم ارتفاع الطلب الدولي في نمو الأسواق المحلية للمخدرات غير المشروعة، وتقوم الجماعات الإجرامية العاملة عبر الحدود الوطنية بتهريب سلائف المخدرات إلى أفغانستان. وعلى الصعيد المحلي، أدت تحديات من قبيل النزاع الدائر والفقر إلى تفاقم المشكلة.

70 - وأضافت قائلة إن ما بين 2,9 و 3,5 ملايين أفغاني يتأثرون بآفة المخدرات العالمية. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تنفذ سياسات واستراتيجيات لمكافحة المخدرات من أجل معالجة المشكلة على نحو فعال. وفي حين انخفضت المساحة الإجمالية المستخدمة في زراعة المخدرات وإنتاجها بنسبة 20 في المائة في عام 2018، لا يزال إنتاج المخدرات يسجل معدلات قياسية. وعلاوة على ذلك، تسيطر الجماعات المتمردة والمناهضة للحكومة على 53 في المائة من الأراضي الزراعية المستخدمة في إنتاج المخدرات.

71 - وتابعت قائلة إنه حكومة بلدها، في إطار سعيها للتصدي لآثار المظالم الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة، تستخدم أدوات اجتماعية واقتصادية ضمن إطار وطني للسلام والتنمية من أجل زيادة الرفاه الاجتماعي المستدام. والهدف من ذلك هو تمكين المجتمعات المحلية عن طريق تزويد الأفراد بالأدوات اللازمة لتحسين مهاراتهم الوظيفية ومن ثم الحصول على فرص العمل.

72 - ومضت تقول إن البلد شهد جفافا مطولا في عام 2018 أثّر تأثيراً شديداً على القطاع الزراعي. ورأت أن ظروف الجفاف هي، مع ذلك، مؤاتية لنمو الخشخاش المنتج للأفيون. وأشارت إلى أن حكومة بلدها، في إطار سعيها لإدارة إمدادات المياه بمزيد من الفعالية، تعمل على إنشاء قنوات تتيح للمزارعين زراعة محاصيل بديلة. وذكرت أن هناك مشروعا تديره وزارة الزراعة يشجع على زراعة صبار الألوفيرا كبديل للخشخاش.

73 - واسترسلت قائلة إن أفغانستان ملتزمة بالتخفيف من إنتاج المخدرات، ولكنها تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي. واعتبرت أن اتباع نهج فعال يتطلب التركيز أيضا على المرور العابر والاستهلاك. ورأت أن مسألة المخدرات تشكل تهديدا جماعيا يتطلب استجابة جماعية. واختتمت كلامها بالقول إن أفغانستان

تدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بسبل منها وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات.

74 - **السيدة إينانش أورنكول** (تركيا): قالت إن بلدها، بوصفه من بلدان المقصد، اتخذ نهجا حاسما إزاء مكافحة الاتجار بالبشر وأحرز تقدما في مجالات الكشف والحماية والوقاية. وأشارت إلى أنه تم إنشاء لجنة تنسيق خاصة، وأن تركيا تعمل على وضع خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر. واعتبرت أن تركيا، بوصفها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين، تعلق أهمية قصوى على حماية حقوق وكرامة ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين واللاجئين. وذكرت أن ضحايا الاتجار بالبشر يمكنهم الاستفادة من خدمات الدعم في تركيا أو العودة طوعا إلى بلدانهم. ولفتت إلى أن احتياجات الضحايا تتم تلبيتها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

75 - وتابعت قائلة إن تركيا ملتزمة بمكافحة الإرهاب وتعمل بالعزم نفسه على مكافحة جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وحزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب، وداعش. واعتبرت أن اتباع نهج انتقائي هو أمر غير مقبول، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم المبدأ العالمي المتمثل في ''التسليم أو المحاكمة''.

76 - ومضت تقول إن الموقع الجغرافي لتركيا يجعلها عرضة لتدفق واسع النطاق للسلع غير المشروعة. وأفادت بأن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات تقوم على مكافحة شبكات التوزيع المحلية، وتفكيك الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، والتحقيق في تمويل الإرهاب عن طريق الاتجار بالمخدرات. وأشارت إلى أن وزارة الصحة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ السياسة وخطة العمل الوطنيتين المتعلقتين بالمخدرات للفترة 2018-2023. واختتمت كلامها بالقول إن تركيا تسهم في جميع جهود التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها.

77 - **السيد فولتييه ماتياس** (البرتغال): قال إن الجملة الواردة في الفقرة 274 من تقرير الأمين العام المتعلق بمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/74/130) التي تفيد بأن ''هناك حاجة إلى نهج جديد'' تتصل فقط بعدم وجود أنظمة دولية شاملة تتيح الحصول السريع على الأدلة الرقمية المخزنة لدى دول أخرى. وأشار إلى أن الفقرة 275 منه توضح أنه ينبغي سد هذه الثغرة في إطار اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة السيبرانية (اتفاقية بودابست)، التي وقّع عليها أكثر من 70 طرفا. وذكر أن الأطراف في تلك الاتفاقية تعمل بالفعل على صياغة بروتوكول ثان. وأوضح أن البرتغال كانت مؤيدا ثابتا للمعاهدات القائمة ولا ترى حاليا ضرورة لوضع صك دولي جديد بشأن هذا الموضوع.

78 - **رئيس الأساقفة آوزا** (الكرسي الرسولي): قال إن سيادة القانون تكرّس فضيلة العدالة في المجتمع الإنساني وتحصّن الصالح العام عن طريق ضمان سيادة القانون، مع استبعاد القانون التعسفي أو الفاسد أو الجزئي. وينبغي للمجتمع ككل أن ينهض بسيادة القانون من خلال بذل جهود موحدة ومنسقة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرج الاعتراف بحقوق الإنسان العالمية وحمايتها في جميع الجهود الرامية إلى منع الجريمة والتصدي للنشاط الإجرامي. وينبغي أن تتمشى الاستجابات الوطنية للجرائم مع الالتزامات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب الكرسي الرسولي بأن المسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بسيادة القانون ستكون أساسية بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في كيوتو، اليابان، في عام 2020.

79 - وتابع قائلا إن الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية تتطلب المزيد من التعبئة والالتزام من جانب الحكومات والمؤسسات والأفراد، لأن عدد المستعبَدين ما فتئ يتزايد. وهناك حاجة على وجه الخصوص إلى مزيد من الموارد لحماية الضحايا ومساعدتهم. وهناك حاجة أيضا إلى تجديد العزم على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، نظرا إلى تنامي الصلات بين الاتجار بالمخدرات والفساد والنشاط الإجرامي وحتى الإرهاب. وفي الوقت نفسه، هناك نقص في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية المتاحة للأغراض الطبية والعلمية. واختتم كلامه بإعادة التأكيد على معارضة الكرسي الرسولي لتشريع تعاطي المخدرات كوسيلة لمكافحة الإدمان.

80 - **السيد ميكو نشاما** (غينيا الاستوائية): قال إن بلده قلق للغاية إزاء تنامي أثر الجريمة والعنف والنزاعات المسلحة، التي كثيرا ما تجبر أسرا بأكملها على الهجرة إلى أماكن غير آمنة. واعتبر أنه يجب تعزيز التعاون بين الدول من أجل منع الجريمة والحد من الإفلات من العقاب. وأعرب عن ترحيب غينيا الاستوائية بالعمل الذي يضطلع به في هذا الصدد المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

81 - وأضاف قائلا إن الحكومة تأمل، من خلال خطتها الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة الممتدة حتى عام 2035، في تيسير منع الجريمة وتعزيز المؤسسات. وذكر أنه تم إنشاء لجنة وطنية للتدوين من أجل إدخال إصلاحات لجعل النظام القانوني متمشيا مع

مقتضيات العدالة المعاصرة الحديثة والفعالة ومقتضيات مكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن الحكومة تعمل أيضا على تطوير بنيتها التحتية للأمن السيبراني. وأفاد بأن الهيئة التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية (أورتيل) توفر رقابة مستقلة على المسائل المتعلقة بالأمن السيبراني. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تقديم المشورة القانونية، وضمان الاتساق والامتثال، واقتراح إصلاحات مؤسسية لتعزيز الاتصالات السلكية واللاسلكية.

82 - وتابع قائلا إن غينيا الاستوائية تضطلع بدور نشط في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وقد صدقت على 11 من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب البالغ عددها 19 صكا، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. واعتمدت أيضا لائحة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المتعلقة بمنع وقمع غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وسط أفريقيا، وهي عضو في فرقة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا.

83 - وفي معرض حديثه عن زيادة إنتاج المخدرات وتوريدها واستخدامها، مضى يقول إن غينيا الاستوائية، التي تتسم بمجتمع شاب، معرضة للخطر بسبب النزاعات المسلحة التي لم تحل، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجماعات المسلحة، والإرهاب. واختتم كلامه قائلا إن غينيا الاستوائية تعتقد، وفقا لخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات والموقف الأفريقي المشترك الذي أعرب عنه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدّرات العالمية في عام 2016، أن الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن يتمثل في تحسين الصحة والأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

84 - **السيدة كارترايت** (جزر البهاما): قالت إن بلدها وضع أو استكمل عدة اتفاقات ثنائية وإقليمية للتعاون الدولي بشأن المساعدة القانونية أو القضائية المتبادلة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، بما في ذلك معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة. وأشارت إلى أن خطة بلدها الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2017-2021 تتضمن توصيات الجمعية العامة المدرجة في خطة عمل نصف الكرة الأرضية بشأن المخدرات التي وضعتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

85 - وأضافت قائلة إن جزر البهاما تتعاون عبر الحدود مع وكالات إنفاذ القانون في مجالات من قبيل العمليات المشتركة وتبادل موظفي الاتصال وتبادل المعلومات. ومع تزايد تعقيد النشاط الإجرامي، يجب أن يستعين موظفو السلامة العامة بأحدث التكنولوجيات. ولذلك، قامت الحكومة باقتناء أجهزة رصد الطلقات النارية (ShotSpotter)، وأنظمة المراقبة بالفيديو، والطائرات المسيرة بدون طيار، والكاميرات التي يمكن حملها على الجسم.

86 - وتابعت قائلة إن الحكومة بصدد وضع طريقة تتيح حصر عدد عمليات الاتجار بالبشر بغية جمع البيانات لتحسين فهمها للمشكلة. وأشارت إلى أن إدارة دوائر السجون في جزر البهاما زادت عدد المشاركين في برامج التنمية الشخصية وإخلاء السبيل بهدف العمل في إطار استراتيجية أوسع نطاقا لتزويد السجناء بالأدوات اللازمة لإعادة دخول المجتمع مع الحد من خطر معاودة ارتكاب الجرائم.

87 - ومضت تقول إن صعوبة الحفاظ على أمن بلد ما تزداد بفعل الآثار المباشرة والطويلة الأجل الناجمة عن تغير المناخ، على نحو ما عانته جزر البهاما مؤخرا خلال الدمار الذي أحدثه إعصار دوريان. واختتمت كلامها بالقول إن جزر البهاما ممتنة لجميع من ساعدها في الاستجابة لأسوأ كارثة طبيعية في تاريخها الحديث.

88 - **السيد أوبيماخ** (بيلاروس): قال إن بيلاروس ترحب باعتماد القرار المتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وتأمل في أن يجرى الاستعراض في أقرب وقت ممكن. ورأى أن الجريمة عبر الوطنية وأشكالها الجديدة والمتزايدة تعقيدا، مثل الجريمة السيبرانية، تقتضي من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فورية وفعالة. وأشار إلى أن بيلاروس عُهد إليها، في عام 2019، رئاسة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب عن ترحيب بيلاروس بنتائج الدورة الثامنة والعشرين للجنة المعقودة في أيار/مايو 2019. وذكر أن القرار المتعلق بتعزيز إشراك جميع أفراد المجتمع في منع الجريمة، الذي اعتُمد بمبادرة من بيلاروس، هو أول قرار للجنة بشأن هذا الموضوع.

89 - وأضاف قائلا إن بيلاروس ترحب بما اتُّخذ من خطوات لمكافحة الاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ورأى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن وينبغي استخدامها، مع ذلك، لمكافحة الجريمة والإرهاب. وأشار إلى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب من خلال اتباع النهج المبتكرة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، المعقود يومي 3 و 4 أيلول/سبتمبر 2019 في مينسك، فتح آفاقا جديدة للتعاون الأقاليمي في هذا الصدد. واعتبر أنه ينبغي أيضا تسخير التكنولوجيا

الحديثة لكفالة الأمن السيبراني للأطفال والشباب على شبكة الإنترنت، التي تُستَخدم لتجنيد الشباب في الاتجار بالمخدرات. وينبغي وضع استراتيجية إعلامية لمكافحة المخدرات تستهدف الشباب، والترويج لها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

90 - وتابع قائلا إن بيلاروس ترحب بنتائج الجزء الوزاري للجنة المخدرات، الذي عُقد في فيينا في آذار/مارس 2019، وبالإعلان الوزاري المتوازن الصادر عنه في عام 2019، الذي يركز على معالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها. وأشار إلى أن بيلاروس تعلق أهمية خاصة على تحقيق التصديق العالمي على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات وتنفيذها الكامل من جانب الدول الأطراف. واعتبر أن الإطار القانوني والمؤسسي الدولي القائم لمكافحة المخدرات يمثل أساسا مهما للجهود الوطنية والتعاون الدولي في هذا المجال، وينبغي ألا يتم تفكيكه، بما في ذلك بذريعة ''الخصائص الوطنية''.

91 - ومضى يقول إن بيلاروس لديها موقف مبدئي معارض لتشريع المخدرات ورفع الحظر المفروض على الاتجار بالمخدرات. ورأى أن وكالات إنفاذ القانون البيلاروسية تضطلع بدور مهم في مكافحة الاتجار بالمخدرات، بسبل منها القضاء على التدفقات الدولية للمخدرات عبر بيلاروس. واختتم كلامه بالقول إن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2014-2018 ساعدت على تحسين حالة المخدرات في البلد ومنع تعاطي الشباب الواسع النطاق للمخدرات.

92 - **السيد بينارانداا** (الفلبين): قال إن تجارة الميثامفيتامين واستخدامه آخذان في الازدياد في جنوب شرق آسيا. وإذ تضع حكومة الفلبين في اعتبارها التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان، فإنها تواصل القيام بحملة لمكافحة المخدرات غير المشروعة في سياق برنامجها الإنمائي القائم على حقوق الإنسان. ومنذ بدء الحملة، استفاد 731 435 شخصا من برامج التعافي والحفاظ على الصحة، واستُثمر مبلغ 120 مليون دولار في الخدمات الصحية وإعادة التأهيل.

93 - وأضاف أن أنشطة إنفاذ القانون تُنفَّذ وفقا للقانون في الفلبين. وإذا ما ارتُكبت أخطاء، فإنها تُعالج من خلال آليات فعالة للمساءلة. وقد تبين أن الأرقام الأولية لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون المزعومة، التي كانت مذهلة ومثيرة للقلق عن حق، هي أرقام مبالغ فيها للغاية، إن لم تكن تفتقد إلى أي أساس من الصحة. وأجرت الحكومة تحقيقات من تلقاء نفسها حتى في ظل غياب شكاوى رسمية. وحتى الربع الثاني من عام 2019، أُجري 583 4 تحقيقا من هذا القبيل.

94 - وواصل كلامه قائلا إنه بينما تسلم الفلبين بضرورة التصدي للتحديات الجديدة والمتغيرة وفقا لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، فإنها تؤكد من جديد أن تلك الاتفاقيات تمنح للدول الأطراف مرونة كافية في تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات وفقا لأولوياتها واحتياجاتها.

95 - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إنه لا يمكن لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، أن تنجح دون اعتماد نهج شامل يقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلب هذه المكافحة أيضا تعاونا دوليا وإقليميا فعالا فيما يتعلق باحترام المبادئ الأساسية المتمثلة في السيادة والمساواة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

96 - وأضاف أن الاتجار بالمخدرات، ولا سيما القنب، يمثل تهديدا خطيرا لأمن منطقة شمال أفريقيا واستقرارها. فقد ضُبط أكثر من 52 طنا من القنب في الجزائر في عام 2017، وجاء نحو 79 في المائة منها من الحدود الغربية. واضطرت السلطات الجزائرية إلى تعبئة موارد كبيرة لمكافحة الاتجار بالقنب. كما عبأت حكومة الجزائر جميع مؤسساتها، بما في ذلك المجتمع المدني، لتوعية المواطنين، ولا سيما الشباب، بمخاطر المخدرات في إطار استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2018-2022 التي تستند إلى ركائز الوقاية والعلاج والقمع.

97 - وتابع قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يواجه الإرهاب، ولا سيما تمويله، بشكل حازم وجماعي ومن خلال اتباع نهج عالمي. وفي منطقة شمال أفريقيا التي كانت غير مستقرة وغير آمنة بالفعل بسبب النزاعات المستمرة والأزمات المتعددة الأوجه، تفاقمت الحالة بسبب الترابط بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. ولا تزال الجزائر تحشد قواها في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وذكر ختاما أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لن تكتمل بدون إبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

98 - **السيد ثيم** (ميانمار): قال إن بلده، بوصفه طرفا في الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، يعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها وأصحاب المصلحة المعنيين فيها من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وتنفيذا لإعلان الدوحة بشأن

إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، وضعت ميانمار استراتيجية وطنية لمنع الجريمة في كانون الثاني/يناير 2019. وأضاف أن التوعية والتدابير الوقائية وإنفاذ القانون والرصد والتقييم المستمرين وبناء القدرات والإشراف والإدارة هي مهام رئيسية في مجال منع الجريمة على الصعيد الوطني. وقد ساعد مكتبُ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع خطط عمل في عدد من المجالات، بما في ذلك مكافحة عصابات الجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والفساد.

99 - وأردف بقوله إن خطة العمل الخمسية الحالية لميانمار لمكافحة الاتجار بالأشخاص قد جرى تحسينها على أساس الدروس المستفادة من الخطط السابقة، وهي تتسق مع خطة عمل المبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار. وتقوم الحكومة حاليا باستعراض قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2005 لتحسين المادة المتعلقة بالتنفيذ الفعال لعملية العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى تنفيذ المبادرات الإقليمية، تتعاون ميانمار تعاونا وثيقا مع جيرانها المباشرين لمكافحة الاتجار بالأشخاص بموجب مذكرات تفاهم ثنائية.

100 - وواصل كلامه قائلا إن الحكومة تعكف حاليا على صياغة قانون بشأن الجريمة السيبرانية وتعمل مع جهات منها الإنتربول ورابطة رؤساء الشرطة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف التصدي للجريمة السيبرانية. وينبغي مواءمة القوانين الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني مع المعايير الدولية، وينبغي إدماج جوانب حقوق الإنسان، مثل الحق في الخصوصية وحقوق الإنسان على الإنترنت، في الأُطُر القانونية الوطنية للأمن السيبراني فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية. وأعرب عن تأييد وفد بلده للمداولات الجارية التي يجريها فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية فيما يتصل بالاعتماد النهائي لاتفاقية للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة السيبرانية.

101 - واسترسل قائلا إن ميانمار تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد شُكِّلت اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2015. ولمعالجة مشكلة المخدرات المتنامية، يبادر الرئيس شخصيا إلى اتخاذ تدابير في مجالات الوقاية وإنفاذ القانون والعلاج، واعتُمدت سياسة جديدة لمراقبة المخدرات في عام 2017.

102 - **السيد دينه نهو هونغ** (فييت نام): قال إنه على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز في السنوات الـ 110 التي انقضت منذ اجتماع لجنة شنغهاي المعنية بالأفيون، لا يزال العالم يواجه مشكلة المخدرات التي تتفاقم باستمرار والتي تقوض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. وأضاف أن المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة ما فتئت تهدد أمن وصحة ورفاه الناس، ولا سيما الشباب. كما تمثل مشكلة المخدرات أرضا خصبة لجرائم أخرى، مثل تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وتتطلب الحالة المثيرة للجزع تعزيز الجهود على الصُعُد الوطني والإقليمي والعالمي.

103 - وأردف قائلا إن حكومة فييت نام، إذ تدرك الطابع المتعدد الأبعاد لمشكلة المخدرات، قد وضعت استراتيجية وطنية لمنع المخدرات ومكافحتها واتخذت خطوات للقضاء على الزراعة غير المشروعة ومنع تعاطي المخدرات والمؤثرات النفسانية وتسريب السلائف. وبالنسبة لمدمني المخدرات، جرى تنويع أساليب العلاج وتوفير فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني ودعم العمالة لتيسير إعادة إدماجهم. وقد شُرع في عمليات على الطرق الرئيسية لردع المجرمين واعتقالهم.

104 - وتابع بقوله إن فييت نام تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات. ومن خلال تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتأمين المجتمعات المحلية من المخدرات غير المشروعة، تشجع الرابطة العمل الجماعي فيما بين الدول الأعضاء في مجالات من قبيل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والإنفاذ. وفي أيلول/سبتمبر 2019، استضافت فييت نام اجتماعا وزاريا بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة جرائم المخدرات عبر الوطنية، بحضور مشاركين من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشكل اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات الوثائق الأساسية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وقال إن فييت نام تحترم الحق السيادي لكل دولة وخصوصيات كل بلد ومنطقة.

105 - **السيدة تريباثي** (الهند): قالت إن العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب علاقة تكافلية، إذ تستخدم المنظمات الإرهابية على نحو متزايد الشبكات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية للقيام بأنشطة غير مشروعة لجمع الأموال. وتتطلب الحالةُ استجابةً أكثر

اتساقا وحزما. ويتعين على الأمم المتحدة زيادة التعاون مع هيئات من قبيل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وقالت إن هيكل جماعات الجريمة المنظمة آخذ في التحول نحو شبكات أكثر مرونة يصعب حظرها، وتستخدم هذه الجماعات تكنولوجيات جديدة وناشئة، بما فيها الطائرات بدون طيار والعملات الافتراضية والاتصالات المشفرة والذكاء الاصطناعي. ولذلك يلزم تبادل المعلومات العملياتية في الوقت المناسب فيما بين وكالات إنفاذ القانون عبر الولايات القضائية والحدود.

106 - وأضافت أن ثمة حاجة إلى تعاون دولي أوسع يقوم على العدالة الجنائية والاستجابات الصحية لمعالجة مشكلة المخدرات. ويلزم أيضا اتباع نهج متوازن للتصدي لإساءة استعمال عقاقير الوصفات الطبية مع ضمان توافر هذه الأدوية وإمكانية الحصول عليها. وقد أطلقت حكومة الهند خطة عمل وطنية لخفض الطلب على المخدرات بحلول عام 2023، تركز على التثقيف الوقائي والتوعية وبناء القدرات وإسداء المشورة وتقديم العلاج وإعادة التأهيل. وثمة حاجة إلى شراكات أقوى مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وإلى مزيد من الموارد لإنفاذ القانون من أجل التصدي لاستخدام المتجرين للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

107 - وذكرت أن الهند قد اعتمدت نهجا متعدد الجوانب ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل منع جرائم الاتجار بالبشر والتحقيق فيها في الوقت المناسب. ومُنحت أولوية عليا لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون والجهاز القضائي. وهناك برنامج شامل لتيسير إنقاذ الضحايا وإعادة تأهيلهم وإدماجهم وإعادة الضحايا عبر الحدود إلى بلدانهم الأصلية.

108 - وأشارت إلى وجود أحكام قانونية في الهند للتصدي للجريمة السيبرانية. فقد أُنشئت خلايا مخصصة للإبلاغ والتحقيق ومختبرات الطب الشرعي السيبراني لتدريب هيئات إنفاذ القانون والجهاز القضائي. واختتمت بقولها إن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون المتعدد الأطراف في مجال الجريمة السيبرانية، ولا سيما لتيسير التبادل السريع للمعلومات، وهو أمر أساسي لتوفير الأدلة الرقمية في التحقيقات المتعلقة بالجريمة السيبرانية.

109 - **السيد ليم** (سنغافورة): تكلم في إطار البند 107 من جدول الأعمال، فقال إنه في حين توجد العديد من القوانين لضمان سلامة العالم المادي، فإن هناك أنظمة أقل بكثير فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني. ويتعرض مستخدمو الإنترنت إلى خطر فقدان خصوصيتهم وبياناتهم الشخصية بسبب الجريمة السيبرانية. وقد اتخذت سنغافورة خطوات لمكافحة الجريمة السيبرانية، بما في ذلك توطيد الشراكات الدولية وتطوير نظامها الإيكولوجي للأمن السيبراني وتعزيز التثقيف الوقائي، تمشيا مع خطة عملها الوطنية المتعلقة بالجريمة السيبرانية.

110 - وأردف بقوله إن سنغافورة، بوصفها الراعي الرئيسي الطوعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة السيبرانية، قد قادت عملية إنشاء مكتب للقدرات السيبرانية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار، مما سيسهم في تعزيز قدرة المنطقة على مكافحة الجريمة السيبرانية. وستفتتح سنغافورة أيضا مركز تميز في مجال الأمن السيبراني بتعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وسنغافورة من أجل دعم قيام الدول الأعضاء في الرابطة بوضع الاستراتيجيات السيبرانية وزيادة الخبرة التقنية لأفرقة مواجهة الطوارئ الحاسوبية التابعة للدول الأعضاء وتعزيز تبادل المعلومات.

111 - وأضاف أنه منذ الدعوة إلى الابتكار من القطاع التي أطلقتها سنغافورة في عام 2018، ورد أكثر من 70 مقترحا بشأن حلول الأمن السيبراني من خبراء هذا القطاع. ويُعنى برنامج تديره الحكومة بإسداء المشورة وتقديم الإعانات المتعلقة بحلول الأمن السيبراني إلى المؤسسات النامية. ويجري تعليم الطلاب في سنغافورة كيفية حماية أنفسهم من الجريمة السيبرانية والتهديدات ذات الصلة من خلال مبادرات تثقيفية، من قبيل الحملة الوطنية للتوعية بالأمن السيبراني.

112 - **السيدة تانغ** (سنغافورة): تكلمت في إطار البند 108 من جدول الأعمال، فقالت إن كميات قياسية من الميثامفيتامين قد ضُبطت في شرق وجنوب شرق آسيا في عام 2017. وذكرت أن الميثامفيتامين هو أكثر المخدرات تعاطيا في سنغافورة، وأن ما يقرب من ثلثي المتعاطين الجدد للمخدرات في عام 2018 كانوا دون الثلاثين من العمر. وسنغافورة ملتزمة التزاما راسخا بنهج الوقاية من الضرر بهدف التصدي لمشكلة المخدرات. وفي حين أن المخدرات - أي الأفيون - كانت قانونية في سنغافورة في وقت من الأوقات، حيث تسببت في تكلفة اجتماعية هائلة وضرر للمدمنين وأُسَرهم، فإن حالة المخدرات هي حاليا تحت السيطرة، إذ تبلغ نسبة المتعاطين أقل من 0,1 في المائة من السكان. وبالإضافة إلى القوانين الصارمة، يشكل التثقيف الوقائي وإعادة التأهيل ركيزتين حيويتين، بالقدر نفسه، لنهج الوقاية من الضرر.

113 - وأضافت أنه من أجل التواصل مع الشباب، استخدمت سنغافورة الرسوم الهزلية وألعاب الورق التفاعلية التي تحمل رسائل لمكافحة المخدرات، وحملات موجهة لمكافحة المخدرات على وسائل

التواصل الاجتماعي، ومعارض الواقع المعزز. وقد خلصت دراسة استقصائية وطنية إلى أن أكثر من 90 في المائة من الشباب المجيبين الذين ناقشوا مسألة المخدرات مع والديهم قد امتنعوا عن تعاطي المخدرات. ولذلك تقدم الحكومة مجموعات أدوات لمساعدة الوالدين على بدء تلك النقاشات. كما عملت الحكومة عن كثب مع المنظمات الدينية والمجتمعية لإعداد حملات لمكافحة المخدرات تراعي الفوارق الثقافية وتتمحور حول المجتمعات المحلية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، نظمت سنغافورة برنامجا تدريبيا مشتركا بشأن الوقاية من المخدرات في البيئات التعليمية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

114 - وواصلت كلامها قائلة إن متعاطي المخدرات في سنغافورة يتلقون برامج مكثفة لإعادة التأهيل وفرصا للتدريب على اكتساب المهارات ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف. وتكفل الحكومة حصول متعاطي المخدرات على دعم مستمر لإعادة إدماجهم عن طريق توفير برامج منظمة للإشراف المجتمعي لمدة تصل إلى خمس سنوات. وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة. فقد انخفض معدل معاودة الإجرام البالغ سنتين من أكثر من 70 في المائة في تسعينات القرن الماضي إلى 24 في المائة في السنوات القليلة الماضية. واختتمت كلامها قائلة إنه نظرا إلى أن مشكلة المخدرات في كل بلد تكون فريدة نسبة إلى ظروفه الوطنية، يجب على الدول أن تمارس حقها السيادي في تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات الأنسب لأوضاعها الخاصة.

115 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة بلده لا تزال تركز على استهداف الجريمة المنظمة وصلتها بتدهور البيئة والحياة البرية. فقد أُعلن أن القتل غير المشروع لحيوان وحيد القرن والاتجار غير المشروع بقرنه يشكلان جريمتين تحظيان بالأولوية في جنوب أفريقيا، وأُنشئت لجنة للتركيز على الصيد غير المشروع لوحيد القرن والاتجار بالأحياء البرية. وزادت الحكومة من جهودها للحد من الجرائم المتعلقة بالحياة البرية من خلال مشروع ”الشفرات الشريطية للأحياء البرية“ (Barcode of Wildlife project)، الذي أفضى إلى إنشاء أول مكتبة مرجعية للشفرات الشريطية الخاصة بالحمض الخلوي الصبغي للأحياء البرية.

116 - وأضاف أنه بالنظر إلى تزايد حدوث الهجمات السيبرانية وتعقيدها، يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم، برعاية الأمم المتحدة، بوضع واعتماد صك دولي بشأن الجريمة السيبرانية يستند إلى الصكوك الإقليمية القائمة المتصلة بالجريمة السيبرانية ويوفر أساسا للقواعد والمعايير والاتفاقات المتعلقة بحسن السلوك في مجال العلاقات السيبرانية ومكافحة الجريمة السيبرانية. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بعمل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية وتطلعها إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

117 - وتابع بقوله إن التزام الحكومة بالتصدي للفساد يتجسد في الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل والخطة الإنمائية الوطنية واستراتيجية الأمن القومي. ويشكل تعدين المعادن النفيسة والاتجار بها على نحو غير مشروع جريمتين معقدتين لهما صلات بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة. وفي الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة في أيار/مايو 2019، قدمت جنوب أفريقيا وبيرو قرارا بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتجار بالمعادن النفيسة وتعدينها على نحو غير مشروع، بسُبُل منها تعزيز أمن سلاسل الإمداد بالمعادن النفيسة، وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك القرار في وقت لاحق في تموز/يوليه 2019.

118 - وقال إن جنوب أفريقيا تُثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعمه الدول الأعضاء في بناء قدرات نُظُمها المتعلقة بالعدالة الجنائية ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون من أجل التصدي بفعالية أكبر للتحديات المتصلة بالإرهاب. وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا بالتوقيع على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

119 - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده طرف في معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأضاف أن حكومة بلده ملتزمة بتحديث التشريعات الوطنية وتطبيقها على نحو يتسق مع هذه الاتفاقيات الدولية. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الحكومة سلسلة من القوانين لمكافحة جرائم من قبيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاختطاف والجريمة السيبرانية والاتجار بالمخدرات والهجرة غير القانونية. وأضاف أن حكومة بلده تتعاون تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وترحب بجهود المكتب الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وينبغي للمكتب أن يبذل المزيد من الجهود لتحديد الأسباب الجذرية للجريمة وإيجاد حلول للبلدان المتضررة، مع تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى تلك البلدان.

120 - وأردف قائلا إن الجمهورية العربية السورية كانت تُعتبر سابقا خالية من جرائم الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. بيد أن الحالة قد تغيرت في السنوات الأخيرة، ودخل العديد من العناصر الإرهابية من جميع أنحاء العالم إلى سوريا. وتلقت الجماعات الإرهابية الوحشية، بما فيها داعش وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية المرتبطة بها، دعما من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي زودتها بالأموال والأسلحة والذخائر وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة. وقد ارتكبت هذه الجماعات جميع أنواع الجرائم الإرهابية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي وتدمير التراث الثقافي السوري أو نهبه. وقد أُجبرت الزيادة في الجرائم الإرهابية الكثير من السوريين على مغادرة البلد، الأمر الذي أدى إلى زيادة مقابلة في الاتجار بالبشر وغيره من الجرائم المنظمة التي تستهدف المهاجرين السوريين، ولا سيما الأطفال. وثمة حاجة ماسة إلى خطة عمل لحمايتهم. وتستخدم العناصر الإجرامية والإرهابية تكنولوجيات الاتصالات الحديثة لزيادة وتوسيع نطاق جرائمها وارتكاب الجرائم السيبرانية التي لا تقل خطورة. وينبغي للدول الأعضاء أن تكثف جهودها للتصدي لهذا التحدي.

121 - واختتم كلامه قائلا إن من الحيوي تعزيز دور الأمم المتحدة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم والمشاركة في جهود التعاون الدولي، مع إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ جميع الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بُغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة واستئصال مصادر تمويلها.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.